

أود أن أشكر المملكة المتحدة على إتاحة الفرصة لي لتمثيل فريق العمل الوطني متعدد القطاعات في العراق المعني بقرار مجلس الأمن 1325 كمنسقة لهذا الفريق. في هذا الاجتماع الهام للغاية، أود الإشارة إلى ان فريق العمل الوطني متعدد القطاعات قام بوضع أول خطة عمل وطنية عراقية لقرار مجلس الأمن 1325 بين 2012-2014 وكان مسؤول عن التنفيذ والرصد والتقييم والإبلاغ. أود أن أعتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى هولندا والمبادرة النسوية الأوروبية ومتوسطة لدعم وجودي هنا.

أود اليوم أن ألفت انتباهكم إلى مدى تأثير الأزمات العديدة التي مرت في العراق على النساء ؛ وكيف تعاملنا مع هذا الوضع من خلال تعبئة الجهات الفاعلة في الدولة ومن غير الدولة في عملية خطة العمل الوطنية 1325 ، وأخيراً ان أشدد على ما زال أمامنا لنفعله وإلى ضرورة الدعم الدولي والتنسيق.

من النازحين داخلياً ، إلى العائدين واللاجئين السوريين ، تشير الأرقام إلى أن ما يصل إلى 8.2 مليون عراقي بحاجة إلى حماية ومساعدة فورية ، معظمهم من النساء، حرموا من الوصول إلى حقوقهن الأساسية وأمنهن ، مثل الحماية والوصول إلى المرافق المختلفة والمياه النظيفة والصرف الصحي. ولا تزال 91٪ من المخيمات في جميع أنحاء العراق لا توجد نساء بين طواقم إدارتها ، مما يحول من تلبية احتياجاتهن على النحو الملائم.

لا يزال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي مستمر بمعدلات مقلقة. تعرضت النساء والفتيات اللواتي عشن في مناطق خاضعة لسيطرة داعش لأبشع أشكال العنف كوسيلة لإخضاع المجتمع بأكمله: عمليات الاختطاف من أجل الرق الجنسي والاستغلال الجنسي والاغتصاب والزواج القسري. ونظراً للثقافة والتقاليد الأبوية الذكورية الصارمة ، تجبر الضحايا على تحمل الوصم المجتمعي والشعور بالخزي هذا بالإضافة إلى الاعتداء الذي تعرضن له ، ويستمر تهديهن من قبل أسرهن ومجتمعهن دوماً بعد عودتهن.

فضلاً عن هذا ، حتى لو قامت الحركة النسائية بالكثير من العمل ، لا تزال هناك قوانين تمييزية تؤثر على أمن النساء وتمتعهن الكامل بحقوقهن. وتقدم خدمات الحماية للنساء ، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين ، ومعظمهن من خلال المنظمات المحلية والدولية. وفي حين تقوم المنظمات ببذل قصارى جهدها بالموارد المحدودة التي لديها ، الا انه لا تزال هناك حاجة ماسة للحماية والخدمات النفسية والاجتماعية للوصول إلى أكثر الفئات ضعفاً ، ولا سيما النساء والفتيات.

قد أثر انهيار شبكات الأمن الاجتماعي على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء ، وجعلهن يواجهن الفقر بشكل أساسي. تفتقر النساء المعيلات للأسر والفقيرات والعاطلات عن العمل والأرامل والنازحات داخلياً إلى الموارد المالية والمزايا الاجتماعية العامة مثل الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية وبرامج الغذاء.

يرتبط أمن النساء وحقوقهن ارتباطاً وثيقاً بمشاركةهن ودورهن في صنع القرار. وعلى الرغم من ان حصة النساء في البرلمان والمؤسسات العامة هي 25 % ، الا انه لا يزال تمثيل النساء غير كاف أو غائبات من مواقع صنع القرار ، بما في ذلك في الأحزاب السياسية ، حيث يوجد نقص كبير في قبول أهمية دور النساء في صنع القرار. ويعزى ذلك إلى ثقل التقاليد ، والاعتماد الاقتصادي على الرجال ، وعدم المساواة بين النساء والرجال في المسؤوليات الأسرية ، وتأثير التطرف الديني على المجتمع.

من أجل تلبية الاحتياجات الأمنية للنساء والفتيات الأكثر ضعفاً ، في 2012 شكلت منظمات المجتمع المدني النسائية وممثلي 23 وزارة ومؤسسة (15 في حكومة العراق الاتحادية و 8 في إقليم كردستان) ، بالإضافة إلى الخبراء القانونيين والبرلمانيين، فريق العمل الوطني متعدد القطاعات في العراق الذي قام بوضع وتطوير خطة العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325. في عام 2014 ، أصبح العراق أول بلد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتمد خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 ، وهو الآن البلد الأول في المنطقة الذي قدم تقارير عن تنفيذ خطة العمل الوطنية. ومن المحتمل أن يكون العراق أيضاً البلد الأول الذي تم فيه إشراك المجتمع المدني هيكلياً في العملية برمتها ، مما يسمح لمنظمات المجتمع المدني النسائية المتنوعة من جميع أنحاء العراق ومن إقليم كردستان بالإعراب عن صوتهم من خلال فريق العمل الوطني متعدد القطاعات.

مشاركة السلطات مع المجتمع المدني للعمل على أجندة الأمن للنساء ، يعتبر مثلاً تعاونياً وتفاهماً على أنه لا يمكن تنحية النساء، ولا يمكن اعتبارهن ضحايا فقط ، وأنه يجب التعامل مع احتياجاتهن بطريقة شاملة باتباع نهج شامل اعتمدته خطة العمل الوطنية.

ما هي الأولويات الأمنية العاجلة اليوم التي نحتاج فيها إلى مجلس الأمن للعمل عليها مع الحكومة العراقية؟

1. الحماية الاجتماعية: نحتاج إلى وضع نظام لتوسيع نطاق وصول النساء إلى الخدمات المختصة الشاملة: الخدمات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي والقانوني المجانية
2. التشريع: لضمان الحماية وتمكين المشاركة حيث نحتاج إلى عمل قوي ونشط لتغيير والغاء كافة القوانين التمييزية ضد المرأة. ويعتبر القانون الشامل المعني بالعنف ضد المرأة أولوية من أجل تجريم جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ، وإنهاء إفلات الجناة من العقاب.
3. تحقيق الاستقرار: لا يمكن تحقيق الجهود العظمى لتحقيق الاستقرار في العراق دون لفت الانتباه والربط بخطة المرأة والسلام والأمن 1325 بما في ذلك تخصيص ميزانية وموارد لتحقيق الإستقرار لهذا الهدف تحديداً.
4. سبل كسب العيش: النساء بما في ذلك اللاجئات والنازحات داخليا وفي المجتمعات المضيفة ، يجب ان يتمكن من الوصول إلى برامج التمكين وفرص العمل ، مثل التدريب المهني ، وبرامج محو الأمية، مع مراعاة العبء المزدوج والوصمة الاجتماعية الذي يحملنه.
5. دعم مشاركة النساء: من أعلى مستويات صنع القرار السياسي إلى الحكومة المحلية ، وفي عمليات المصالحة وبناء السلام. يجب توفير الفرص للقيادات النسائية الوطنية والمحلية للمشاركة في بناء السلام وتسهيل تحقيق الوثام الاجتماعي.
6. وأخيرا وليس آخرا: في هذا العام يقوم فريق العمل الوطني متعدد القطاعات بوضع خطة العمل الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 لسد هذه الثغرات والعمل على هذه الأولويات.

أود أخيراً التأكيد على أن العراق قد قام بعمل ممتاز وفريد بشأن قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن من خلال فريق العمل الوطني متعدد القطاعات في سياق خطة العمل الوطنية المعنية بقرار مجلس الأمن 1325. ومع ذلك ، في هذا السياق المليء بالتحديات ، ولتلبية مختلف احتياجات لنساء ودعم مشاركتهن المتساوية في بناء سلام المجتمع ككل بشكل فعال، يتطلب هذا تنسيقاً أقوى والتزاماً أكبر تجاه حقوق المرأة ، ويتطلب تقديم الدعم المالي والفني من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع.

نحن نتطلع إلى مجلس الأمن لتقوية هذا العمل والتنسيق بشأن المرأة والسلام والأمن في العراق.

شكراً لكم